



«S&P»: القطاع الخاص أنهى عام 2025 بزخم قوي.. مسجلاً أفضل تحسن في ظروف الأعمال خلال 8 أشهر

ثقة قطاع الأعمال في الكويت تسجل أعلى مستوى خلال عامين

الشركات تعرب عن تفاؤل متزايد بشأن توسع الإنتاج خلال الاثني عشر شهراً المقبلة ■ تزايد متطلبات العملاء دفع الشركات لتكثيف أنشطة الشراء ورفع مستويات المخزون

أحمد مغربي

أصدرت وكالة إس أند بي غلوبال «S&P» تقريرها الشهري الخاص بمؤشر مديري المشتريات في دولة الكويت، وذلك عن شهر ديسمبر 2025، وأظهرت بيانات المؤشر أن القطاع الخاص غير النفطي في الكويت أنهى عام 2025 بزخم قوي، مسجلاً أفضل تحسن في ظروف الأعمال خلال ثمانية أشهر. وبين التقرير، الذي أطلعت عليه «الانباء»، أن النمو في حجم الإنتاج بلغ أعلى مستوياته في سبعة أشهر، في وقت شهدت فيه الأعمال المتراكمة قفزة قياسية على الرغم من تسارع وتيرة التوظيف، فيما جاءت ثقة الشركات ضمن أعلى المستويات المسجلة في تاريخ المسح، كما أشار التقرير إلى أن الطلبات الجديدة واصلت الارتفاع بشكل حاد، بالتوازي مع وصول ثقة قطاع الأعمال إلى أعلى مستوى لها خلال عامين. وأوضح أن مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لدولة الكويت، وهو مؤشر مركب يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي، ويستخلص من خمسة مكونات رئيسية تشمل الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، ومواعيد تسليم الموردين، ومخزونات المشتريات، قد سجل مستوى 54 نقطة في ديسمبر 2025، مقارنة بـ 53,4 نقطة في نوفمبر، ما يعكس تحسناً شهرياً قوياً. وبعد هذا التحسن السادس عشر على التوالي، والأكثر وضوحاً منذ أبريل 2025. وأشار إلى أن أدلة نوعية من الشركات المشاركة في المسح أظهرت أن الأنشطة التسويقية وإطلاق منتجات جديدة كانت من أبرز العوامل الداعمة للنمو خلال شهر ديسمبر، إلى جانب تقديم منتجات عالمية الجودة بأسعار تنافسية، وهو ما ساهم في جذب أعمال جديدة. كما ارتفعت الطلبات الجديدة للشهر الخامس والثلاثين على التوالي، وبأسرع وتيرة منذ مايو 2025، مدعومة بزيادة ملحوظة في طلبات التصدير الجديدة، ولاسيما من دول مجاورة. وبالتوازي مع نمو الطلبات، سجل الإنتاج غير النفطي أسرع وتيرة نمو له خلال سبعة أشهر، فيما أبدت الشركات تفاؤلاً متزايداً بشأن توسع الإنتاج خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أعلى مستوى لها منذ عامين، بل وجاءت من بين الأعلى تاريخياً، مدفوعة بخطة تسويقية واضحة وتوقعات باستمرار تحسن الطلب من العملاء. وأقارن التقرير بأن الرغبة في السيطرة على أعباء العمل المتزايدة في ظل الارتفاع الحاد في الطلبات الجديدة دفعت الشركات إلى زيادة مستويات التوظيف خلال ديسمبر، مسجلة أسرع معدل خلق وظائف في الأشهر العشرة الماضية.. مدفوعاً بزخم الإصلاحات ونتائج الشركات الإيجابية

اقتصاد الكويت غير النفطي.. زخم قياسي في نهاية 2025

عوامل النمو

التسويق والمنتجات الجديدة تدعم النمو

ساهمت الأنشطة التسويقية والأسعار التنافسية في جذب أعمال وعملاء جدد.

الأعمال المتراكمة تسجل قفزة قياسية رغم نمو التوظيف

لم يكن نمو التوظيف كافياً لمنع تراكم الأعمال، الذي وصل لأعلى مستوى.

الشركات الكويتية

تتحل 2026 بتفاؤل مرتفع لأفاق النمو.

مؤشرات نمو قياسية



تسارع وتيرة الطلبات الجديدة والإنتاج

الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ مايو 2025، والإنتاج الأعلى في 7 أشهر.



ثقة الشركات عند أعلى مستوياتها

وصلت مستويات الثقة إلى أعلى مستوى لها منذ عامين، وهي من بين الأعلى تاريخياً.



ظل ارتفاع الطلب على المواد وزيادة مستويات التوظيف، مؤكداً أن الحفاظ على الأسعار التنافسية كان عاملاً رئيسياً في دعم النمو خلال 2025، وأن تأثير ارتفاع الأسعار على الطلب خلال الفترة المقبلة لا يزال قيد المتابعة. وأوضح التقرير في جزئه التعريفي أن «إس أند بي غلوبال» شركة مدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز (SPGI)، وتوفر معلومات وتحليلات أساسية للحكومات والشركات والأفراد، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة، وتشمل خدماتها التصنيفات الائتمانية، والمؤشرات المرجعية، والتحليلات، وحلول سير العمل في أسواق المال والسلع والسيارات والطاقة، كما أشار إلى أن مؤشرات مديري المشتريات التي تصدرها «إس أند بي غلوبال» تعد من أكثر المسوح الاقتصادية متابعة على مستوى العالم، وتعتمد عليها البنوك المركزية والأسواق المالية وصناع القرار لما توفره من مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة لاتجاهات الاقتصاد. وبين التقرير أن مؤشر مديري المشتريات في الكويت بعد استناداً إلى ردود استبيانات ترسل إلى نحو 350 شركة من القطاع الخاص، موزعة حسب القطاعات وحجم القوى العاملة، وبما يعكس مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتم جمع البيانات خلال النصف الثاني من كل شهر، وقياس التغير مقارنة بالشهر السابق باستخدام منهجية المؤشر الانتشاري، حيث تشير القراءة فوق مستوى 50 نقطة إلى نمو، ودون هذا المستوى إلى انكماش.

تفاؤل الشركات تجاه أفاق العام المقبل يعد من بين الأعلى منذ بدء إجراء هذا المسح في عام 2018. وأضاف أن الطلبات الجديدة واصلت التدفق بوتيرة سريعة في ديسمبر الماضي، وعلى الرغم من محاولات الشركات التوسع في التوظيف لمواكبة هذا النمو، فإن الأعمال المتراكمة بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق، ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة مستويات الإنتاج خلال الأشهر المقبلة. ولفت إلى أن أحد التحديات الضغوط التضخمية في

استجابة جيدة لمتطلبات الطلب، ما أدى إلى تقليص ملحوظ في فترات التسليم، مدعوماً أيضاً بضغط تنافسي في السوق. وفي ما يتعلق بالتضخم، أشار التقرير إلى أن الضغوط التضخمية اشتدت خلال ديسمبر الماضي، حيث انعكست الزيادات الحادة في أسعار المشتريات وتكاليف العمالة على تسجيل أسرع ارتفاع في أسعار الإنتاج منذ مارس 2024، وأرجعت الشركات هذه الزيادات إلى ارتفاع في أسعار المواد الخام والنفطي في الكويت واصل بناء زخم نمو قوي خلال الربع الأخير من عام 2025، وبدخل عام 2026 وهو في وضع قوي، مشيراً إلى أن

منذ يونيو 2025، وإن ظل هذا الارتفاع في التوظيف محدوداً نسبياً، ورغم ذلك، لم يكن نمو التوظيف كافياً لمنع تراكم الأعمال غير المنجز، والتي ارتفعت باكبر وتيرة منذ بدء تسجيل البيانات في سبتمبر 2018. كما أظهرت النتائج أن تزايد متطلبات العملاء دفع الشركات إلى تكثيف أنشطة الشراء ورفع مستويات المخزون، حيث جاءت وتيرتها الزيادة في كل من المشتريات والمخزونات قريباً جداً من أعلى المستويات القياسية المسجلة في نوفمبر 2024، وفي المقابل، أبدى الموردون

جديدة كانت من أبرز العوامل الداعمة للنمو خلال شهر ديسمبر، إلى جانب تقديم منتجات عالمية الجودة بأسعار تنافسية، وهو ما ساهم في جذب أعمال جديدة. كما ارتفعت الطلبات الجديدة للشهر الخامس والثلاثين على التوالي، وبأسرع وتيرة منذ مايو 2025، مدعومة بزيادة ملحوظة في طلبات التصدير الجديدة، ولاسيما من دول مجاورة. وبالتوازي مع نمو الطلبات، سجل الإنتاج غير النفطي أسرع وتيرة نمو له خلال سبعة أشهر، فيما أبدت الشركات تفاؤلاً متزايداً بشأن توسع الإنتاج خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أعلى مستوى لها منذ عامين، بل وجاءت من بين الأعلى تاريخياً، مدفوعة بخطة تسويقية واضحة وتوقعات باستمرار تحسن الطلب من العملاء. وأقارن التقرير بأن الرغبة في السيطرة على أعباء العمل المتزايدة في ظل الارتفاع الحاد في الطلبات الجديدة دفعت الشركات إلى زيادة مستويات التوظيف خلال ديسمبر، مسجلة أسرع معدل خلق وظائف في الأشهر العشرة الماضية.. مدفوعاً بزخم الإصلاحات ونتائج الشركات الإيجابية

تلبى تطلعات العملاء المالية وتناسب مراحلهم العمرية وإمكاناتهم الاستثمارية

حقق ثاني أفضل أداء خليجياً العام الماضي.. مدفوعاً بزخم الإصلاحات ونتائج الشركات الإيجابية

«المركز»: أداء «بورصة الكويت» يتفوق على معظم أسواق الخليج

«بيت التمويل» يرسخ ريادته بباقة فريدة من الحلول الادخارية والاستثمارية



الخط الاستثمارية طويلة الأجل
جامعتي إنجاز رفاء ثمار شفاء

4 سنوات إلى 18 سنة والمبلغ المستهدف من 3 آلاف إلى 120 ألف دينار.

رفاء

ولأن الخطوات الكبيرة تتطلب تخطيطاً مبكراً، صممت بيت التمويل الكويتي «رفاء» خطة استثمارية طويلة الأجل لتغطية مصاريف زواج الأبناء، حيث تمكن العميل من ادخار مبالغ شهرية، وعند بلوغ أبنائه السن المحددة مسبقاً، فإن إجمالي المبلغ المدخر، بالإضافة إلى أرباح الاستثمار ستكون متوافرة لتغطية مصاريف الزواج.

ومن الشروط أن يكون عمر الابن أو الابنة أقل من 20 عاماً، وعمر العميل بين 21 عاماً و61 عاماً، وتتراوح مدة الاستثمار بين 4 سنوات و25 سنة والمبلغ المستهدف من 4 آلاف حتى 120 ألف دينار.

وتتميز جميع الخطوط الاستثمارية طويلة الأجل التي يقدمها بيت التمويل الكويتي بالعوائد السنوية ويتوفر تغطية تكافلية، إمكانية سحب 60% من الرصيد في السنة الأولى و60% كل سنة بعد السحب الأول خلال فترة الاستثمار للخطوة، كما تتميز بالمرونة التامة في تعديل المبلغ المراد استثماره أو الدفعات الشهرية وهدء الاستثمار في أي وقت «ما عدا خطة جامعتي»، ويمكن للعميل إيداع دفعات مالية محددة، من دون التأثير على الجدول الزمني لخطة الاستثمار أو المبلغ المستهدف.

يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز مكانته الريادية على مستوى المنتجات المصرفية المتميزة، من خلال مجموعة فريدة ومتنوعة من المنتجات الادخارية والاستثمارية المصممة بعناية لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما يواكب تطلعاتهم المالية، ومراحلهم العمرية، وقدراتهم وإمكاناتهم الاستثمارية.

وتأتي هذه المنتجات ثمرة لرؤية استراتيجية ركزت على الابتكار وتقديم حلول مصرفية متميزة تجمع بين مزايا الادخار للمستقبل والحصول على عوائد متراكمة، ما يساعد على دعم الاستقرار المالي، وتمكين المجتمع من التخطيط المالي السليم.

ثمار

ومن أبرز هذه المنتجات، تأتي «ثمار» الخطة الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق حياة آمنة بعد التقاعد، حيث تمكن العميل من جني ثمار سنوات العطاء والعمل لسنوات طويلة، والاستمتاع بحيات تقاعدية مريحة لتيق مشوار حياته. ومن شروط الخطة الاستثمارية «ثمار»، أن يكون عمر العميل بين 21 و55 عاماً، وتتراوح مدة الاستثمار من 5 سنوات إلى 39 سنة، والمبلغ المستهدف من 4 آلاف حتى 120 ألف دينار.

شفاء

ويقدم بيت التمويل الكويتي الخطة الاستثمارية طويلة الأجل «شفاء»، التي تتيح تغطية تكاليف لحالات الرعاية الطبية الخاصة، ومن شروط الخطة الاستثمارية أن يكون عمر العميل بين 21 و60 عاماً، وتتراوح مدة الاستثمار من 5 سنوات إلى 15 سنة والمبلغ المستهدف من 4 آلاف حتى 60 ألف دينار.

إنجاز

وتأكيداً على حرص بيت التمويل الكويتي على تلبية تطلعات الشباب الاستثمارية، تسهم خطة «إنجاز»، في تمكين الشباب من التخطيط المسبق وتحقيق أحلامهم بالبدء في استثمار مدخراتهم، إقامة مشروع خاص، أو شراء منزل مناسب، وتتاح للعملاء بين 21 و55 عاماً، وتتراوح مدة الاستثمار بين سنتين و15 سنة والمبلغ المستهدف من 3 آلاف إلى 120 ألف.

جامعتي

تأكيداً على مسؤوليته تجاه الأجيال القادمة عبر خطة استثمارية مصممة لمساعدة الأباء على بناء قاعدة مالية آمنة لمواجهة نفقات تعليم أبنائهم، يقدم بيت التمويل الكويتي خطة «جامعتي» الاستثمارية طويلة الأجل التي صممت للعملاء بين 21 عاماً و61 عاماً، على الأزيد عمر الابن أو الابنة 14 عاماً، وعندما يصل الأبناء إلى المرحلة الجامعية، يجد المبلغ المدخر والأرباح المتراكمة لتغطية نفقات التعليم الجامعي اللازمة لأبنائه، كما يمكن فتح الحساب وإدارته لعميل عن طريق الوصي الشرعي له، ومدة الاستثمار من



أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره عن أداء الأسواق الكويتية كان ثاني أفضل الأسواق الخليجية أداء خلال عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 21٪، وذلك بعد السوق العماني الذي حقق ارتفاعاً بنسبة 28,2٪. ويعكس هذا الأداء تحسناً أرباح الشركات المدرجة، ولاسيما في القطاع المصرفي، إلى جانب استمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية، وتنامي اهتمام المستثمرين الأجانب، فضلاً عن التوقعات الإيجابية للاقتصاد الكلي.

واستناداً إلى نتائج مؤشر بيئة اقتصادية كلية داعمة، تمثلت في قوة النشاط الاقتصادي غير النفطي، والتسارع نمو الائتمانات، وارتفاع وتيرة ترسيمة المشاريع، مع التركيز على تسريع تنفيذ مشاريع «رؤية الكويت 2035»، إضافة إلى خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي منذ للاحتماء الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر 2024، لترتفع بذلك التخفيضات التراكمية لبنك الكويت المركزي إلى 75 نقطة أساس، مقارنة بتخفيضات تراكمية بلغت 175 نقطة الدعم للاحتياطي الفيدرالي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة ذاتها.

وأسار التقرير إلى أن غالبية الأسواق الخليجية، باستثناء السوق السعودي، أنهت العام على مكاسب إيجابية، مدعومة بالأداء القوي لأسهم الشركات القيادية وخفض أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من عام 2025. ومع ذلك، سجل مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج تراجعاً طفيفاً بنسبة 1,5٪ على أساس سنوي، متأثراً بانخفاض مؤشر الأسهم

السعودية بنسبة 12,8٪. ولفت التقرير إلى أن الأسواق العالمية أنهت العام 2025 على أداء إيجابي، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي ومؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 19,5٪ و16,4٪ على التوالي خلال العام. ومع ذلك، أنهى مؤشر ستاندرد أند بورز 500 شهر ديسمبر 2025 على أداء مستقر يميل إلى التراجع، في ظل مخاوف تتعلق بتقييمات شركات الذكاء الاصطناعي، رغم خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، واستمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي. وجاء الأداء الإيجابي للأسواق خلال العام مدفوعاً باستمرار تفوق أسهم قطاع التقنية، وتنامي التفاؤل بشأن النمو القائم على الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مرونة التقييمات وبيئة تيسير أسعار الفائدة. وفي هذا السياق، ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 20,2٪ خلال 2025، بدعم من النمو بأرباح شركات التقنية

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره عن أداء الأسواق الكويتية كان ثاني أفضل الأسواق الخليجية أداء خلال عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 21٪، وذلك بعد السوق العماني الذي حقق ارتفاعاً بنسبة 28,2٪. ويعكس هذا الأداء تحسناً أرباح الشركات المدرجة، ولاسيما في القطاع المصرفي، إلى جانب استمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية، وتنامي اهتمام المستثمرين الأجانب، فضلاً عن التوقعات الإيجابية للاقتصاد الكلي.

واستناداً إلى نتائج مؤشر بيئة اقتصادية كلية داعمة، تمثلت في قوة النشاط الاقتصادي غير النفطي، والتسارع نمو الائتمانات، وارتفاع وتيرة ترسيمة المشاريع، مع التركيز على تسريع تنفيذ مشاريع «رؤية الكويت 2035»، إضافة إلى خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي منذ للاحتماء الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر 2024، لترتفع بذلك التخفيضات التراكمية لبنك الكويت المركزي إلى 75 نقطة أساس، مقارنة بتخفيضات تراكمية بلغت 175 نقطة الدعم للاحتياطي الفيدرالي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة ذاتها.

وأسار التقرير إلى أن غالبية الأسواق الخليجية، باستثناء السوق السعودي، أنهت العام على مكاسب إيجابية، مدعومة بالأداء القوي لأسهم الشركات القيادية وخفض أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من عام 2025. ومع ذلك، سجل مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج تراجعاً طفيفاً بنسبة 1,5٪ على أساس سنوي، متأثراً بانخفاض مؤشر الأسهم